



## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Akhbar Al Youm
DATE:	23-January-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	1,300,000
TITLE:	Health insurance for 2 million farmers
PAGE:	09
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Ahmed Refaat

## بعد أن عانوا من التهم

## ان صحب له «

حلم أنتظره ملايين الفلاحين على التأمين غين وهو مدار عشرات الس مدار عسرات المستين وهو النامين الصحى عليهم من الأمراض والأوبئة.. حيث اصدر الرئيس عبدالفتاح السيسى قرارا بقانون للتأمين الصحى عليهم.. وياتي اول مجلس نواب منتخب من الشعب ليقر القانون رسميا ليصبح من حق اكثر من ٢ مليون فلاح التأمين الصحى عليهم وبدات وزارتنا الزراعة والصحة في دمج نصف مليون فلاح كمرحلة اولى داخل منظومة التأمين ویجری حالیا ضم ملیون فلاح آخر فی المرحلة الثانیة باشتراك شهری ۱۰ جنيهات بحد اقصى ۱۲۰ جنيها سنويا وتتحمل الدولة ۲۰۰ جنيه حيث ستوفر الدولة حوالى ٤ مليارات جنيه من الموازنة العامة للانفاق على تأمين الفلاح وهو حلم سعى الفلاح إلى تحقيقه منذ عهد الرئيس جمال عبدالناصر ولم يخرج إلى النور الا بعد ثورتي ٢٥ يناير يونيو.

يقول د. عصام فايد وزير الزراعة يسون د. عصام طايد وريار الرراعة واستصلاح الاراضى ان قانون التأمين الصحى يعتبر من اكبر انجازات ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو وكان من مطالب الفلاحين والتى حققها الرئيس عبدالفتاح السيسي، ووزارة الزراعة سلمت أسماء نصف مليون ضلاح إلى وزارة الصحة وهي تمثل الدفعة الأولى من الفلاحين الذين لهم الحق في الانضمام إلى مظلة مشروع «التأمين الصحى على المزارعين». ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين من مظلة التأمين الصحى على المزارعين إلى أكثر من مليوني فلاح. وأضاف الوزير أنه من المقرر أن تقدم للفلاحين جميع الخدمات الصحية من خلال الهيئة العامة للتأمين الصحى بعد الانتهاء من الحصر النهائي لهم على مستوى الجمهورية، ولأول مرة يتم تطبيق منظومة متكاملة للتأمين حى على المزارعين دون تحملهم أى نفقات علاجية.

وتابع: الوزارة حددت قيمة الاشتراك لهرى للمنتفعين بقانون التأمين



■ بعد طول أنتظار الفلاحون يستفدون من التأمين الصحى

ص الجديد من الفلاحين بـ١٠ جنيهات شهريا، مقابل تقديم الهيئة العامة للتأمين الصحى لجميع الخدمات للمنتفعين بها من خلال جهات العلاج

التى تحددها داخل وخارج وحداتها. وقال اسامة الجحش نقيب الفلاحين ان الفلاح ظل لعقود طويلة يعانى من المشاكل ومهدر حقه حتى جاء الرئيس عدالفتاح السيسي ليحل له اولي مشاكله قانونا للتأمين الصحى حيث تنص اللائحة التنفيذية لقانون التأمين الصحى على أن التأمين الصحى على الفلاحين وعمال الزراعة نظام تكافلي والزامى، يقدم لهم جميع الخدمات التى تقدمها الهيئة العامة للتأمين الصحى للمنتفعين، من خلال جهات العلاج التي تحددها داخل أو خارج وحداتها، ووفقًا لمستويات الخدمات الطبية والقواعد التن يصدر بها قرار من وزير الصحة وتتم يصدر بها هرار من وزير الصحة الموجودة الاستفانة بالوحدات الصحية الموجودة القطاع الريقي وكذلك المستشفيات التكامل في حالة الاحتياج، وأشار نقيب الفلاحين إلى ان القانون وأشار نقيب الفلاحين إلى ان القانون

عرف الفلاح بأنه كل من يمتهن نشاط

الزراعة وتمثل الزراعة المصدر الرئيسي لدخله، سواء كان مالكا يقوم بالدهم على الحجازة أو عاملاً أجيراً «البتاً أو موسميًا» ولا يخضع لأى نظام علاجي تحت مظلة التأمين الصحي، وتتمثل الخدمة التى يؤديها النظام الجديد للفلاح في النظام الصحى للخدمات والتأهيلية التشخيصية والعلاجية التي تقدم داخل الجمهورية في حالتي المرض والحوادث، وتشمل بصفة خاصة لمرض وبحوات وسمو المدارس الخدمات الطبية التي يؤديها المارس العام في العيادات الشاملة التبعة للهيئة العامة للتأمين الصحى أو الهوحدات الريفية والرعاية الأساسية التابعة لوزارة الصحة، والخدمات الطبية على مستوى الأخصائي والاستشاري بما في ذلك تخصص الأسنان، الفحص بالأشعة ذلك تخصص الأسنان، الفحص بالأشعة والبحوث المملية وغيرها من الفحوص الطبية، العلاج والاقامة بالستشفى أو الطبية، العلاج والاقامة بالستشفى أو المحليات الجراحية وأن واع الملاج، الأخرى، صرف الأدوية اللازمة للملاج، وتقديم الأجهزة التعويضية شاملة النظارات الطبية».

الجدير بالذكر أن وزارة الزراعة

انتهت من تعديل بيانات آسماء الفلاحين غير الصحيحة التابعين للدهعة الأولى، والبالغ عددهم ١٥٠٠لسف فسلاح من إجمالي ٥٠٠ آلف تم حصيرهم وتم أرسال النصف مليون فالاح إلى وزارة الصحة. وبعد موافقة مجلس النواب على قانون التأمين الصحى الذي أقره الرئيس السيسى،

وتم البدء في حصر الدفعة الثانية من الفلاحين المستحقين للتأمين الصحي، والمقدر أن يكون عددهم حوالى مليون فلاح وعامل بالزراعة وهناك تكليفات بسرعة إنهاء حصر الفلاحين خلال ألايام القادمة حيث شهدت الأولى تباطؤا شديدا في عملية الح كان سببه التقصير من المستولين بالجمعيات الزراعية.

وأكدت المصادر لأخبار اليوم أنه تم بديد قيمة الاشتراك في الجمعيات طبقاً للقانون ١٠ جنيهات شهريا، وحد أقصى ١٣٠ جنيها سنويا، يتحملها الضلاحون، بينما تتحمل الدولة ٢٠٠ جنيه سنويا عن كل مشترك من خزانة الدولة، بالإضافة إلى نسبة ٢٪ من مقابل الخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة، إلى جانب الدعم المالى الذي تقدمه الجمعيات والاتصادات المختصة بالزراعة، والتبرعات التي تخصص التأمين الصحى، وسيحصل الفلاح على جميع الخدمات الصحية. وأكدت هذه المصادر ان الحكومة

توفر حوالي ٤ مليارات جنيه من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على مشروع التأمين الصحى على الفلاحين. ويتوقف الانتفاع باحكام هذا النظام التاميني متي فقد احد الفلاحين او عمال الزراعة احد شروط النظام التأميني التي منها تغيير فتهم التي بناء عليها خضعوا لأحكام القانون رهم ١٢٧ لسنة ٢٠١٤ والذي اقره الرئيس السيسى ووافق عليه مجلس النواب او خضوعهم لنظام علاج آخر يخضع لمطلة التامين الصحى أو التوقف عن سداد الاشتراكات.

■أحمد رفعت